سوف يتمّ فعلاً. ففي مواجهة الدعوة الى الانتخابات التي ظهرت في مناسبات عدة، وكان متوقعاً ان تدور مباحثات شامير في واشنطن حولها، ظهر موقفان على الساحة الفلسطينية: واحد يرفض الانتخابات جملة وتفصيلاً، ويرى انها تهدف الى ايقاف الانتفاضة وحسب، ومنح اسرائيل المزيد من الوقت للخروج من أزمتها الراهنة، ويكتفي هذا الموقف بعرض تخوّفاته من دون ان يسعى الى عرقلة الخطة الاسرائيلية أو تغيير مفهوم الانتخابات؛ فيما يقوم الثاني على رفض الانتخابات التي وردت في مقترحات شامير ولا يغلق الباب نهائياً، اذ يضع شروطاً للموافقة عليها ترفضها غالبية الاسرائيليين من ناحية فعلية، وهذا الموقف يضع مضموناً واقعياً لرفضه ويدفع الكرة، بذكاء، الى ملعب الطرف الآخر، الذي عليه هو ان يردّ على هذه الشروط، ويعلن رفضه، او قبوله، لها. مع ملاحظة ان دعاة الموقفين الفلسطينيين يتفقان تماماً على اعتبار م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وعلى ان أية مفاوضات بشأن مستقبل الاراضي المحتلة يجب ان تجرى معها هي، وحدها دون سواها. وتعتبر المواقف الرسمية الفلسطينية من النوع الثاني الذي تضمّن رفض مقترحات شامير باعتبارها طبعة جديدة من اتفاقيتي كامب ديفيد، وانها لا تحقق الاهداف الوطنية للشعب الفلسطيني، وتهدف الى خلق قيادة بديلة من م.ت.ف. وزرع الشقاق بين الفلسطينيين في المناطق المحتلة وممثلهم الشرعي م.ت.ف. وتخفيف الضغط الواقع على اسرائيل بفعل الانتفاضة، والتخلّص من صيغة المؤتمر الدولي الذي تحضره م.ت.ف. ويلقى تأييداً ودعماً عالميين. وتتجاوز صيغة الرفض الفلسطيني الايجابي طرح مسبّباته الى نقل أسئلة واجوبة الى الطرف الآخر، لابقاء الكرة مستقرة في ملعبه أطول مدة ممكنة. فقد طرحت أوساط الداخل الفلسطيني الخطوط العامة لموقفها الذي يتماثل تماماً مع موقف الخارج الفلسطيني، ويتضمّن الشروط التالية: ان تكون الانتخابات جزءاً من عملية تنتهي الى عقد المؤتمر الدولي للسلام؛ وان يرافقها انسحاب اسرائيلي؛ وان تؤدي الى استقلال فلسطيني. أمّا الاسئلة الملحقة بها، فهي حول طبيعة الانتخابات، وما اذا كانت بلدية ام سياسية، ودور سكان القدس العرب فيها، وما اذا كانوا سيشاركون فيها أم لا، وعلاقة الفلسطينيين في الخارج بها، ونوع وشكل الاشراف الدولي عليها.

استناداً الى هذه الافكار والاسئلة، طوّرت مجموعة، ضمّت شخصيات بارزة من المناطق المحتلة، مشروعاً تضمّن ردّاً على غالبية الاسئلة التي قد تطرح على الجانب الفلسطيني. وذكر ان تفاصيل هذا المشروع نقلت، كتوصية، الى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، عبر مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. أسامة الباز، واشتمل على النقاط التالية: ١ ـ انسحاب اسرائيلي جزئي من المدن والبلدات الرئيسة في الضفة والقطاع؛ ٢ ـ اجراء انتخابات حرّة وديمقراطية يشرف عليها مراقبون من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي ومصر؛ ٣ ـ التفاوض لمدة قد تصل عامين على القضايا الاسرائيلية ـ الفلسطينية الداخلية، مثل السيادة على الموارد الطبيعية في البلاد، ومهام الامن، والقضايا الاقتصادية؛ ٤ ـ اجراء مفاوضات مع ممثلي م.ت.ف. على الوضعية النهائية للاراضي المحتلة، على ان تضمن واشنطن، خطياً، ان تؤدي هذه المفاوضات الى تقرير المصير الفلسطيني في دولة مستقلة تدخل في اتحاد كونفدرالي مع الاردن. ويبدو انه أُجري بحث في هذه المقترحات خلال لقاء الاسماعيلية الذي ضمّ الرئيس المصري، حسني مبارك، والرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، والملك الاردني حسين، حيث توصلوا الى تصوّر عربي مشترك عماده ثلاث مراحل: انسحاب القوات الاسرائيلية؛ واجراء انتخابات تحت اشراف دولي، ويتمّ، بعدها، اختيار فريق فلسطيني توافق عليه م.ت.ف. ويدخل في مفاوضات مع اسرائيل، خلال فترة تمتدّ عامين، يتمّ خلالها خلق اجواء من